

حسن الحاج علي أحمد | Hassan El Haj Ali*

القدرة على الاستدلال: إسهامات التحليل التتبعي في بحوث دراسات الحالة

Inference Ability: Contributions of Process Tracing in Case Study Research

تشهد دراسة الحالة اهتمامًا وإقبالًا متزايدًا من الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لكنها تواجه تحديات في مدى قدرتها على التعميم والاستدلال؛ إذ تطبق نتائجها على حالات أخرى كثيرة. فهل يمكن تعميم نتائج حالة واحدة، والاستدلال بها في حالات أخرى لم تخضع للدراسة. لمواجهة هذا التحدي، عمد عدد من المناصرين للبحث الكيفي إلى تطوير طرق تحليل "داخل الحالة" تمكن من الاستدلال، وترد على منتقدي دراسة الحالة. ومن بين الإسهامات البارزة التي تمخضت عن حركة التطوير ما أطلق عليه الباحثون "التحليل التتبعي" لذا تهدف هذه الدراسة إلى النظر في الإسهام المنهجي الذي قدّمه أخيرًا هذا التحليل في البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية المتعلق بدراسة الحالة. وتنطلق الدراسة من أن الإسهامات المنهجية الجديدة للتحليل التتبعي قد نقلت البحث الكيفي، ولا سيما منهجية دراسة الحالة، إلى آفاق جديدة.

كلمات مفتاحية: دراسة الحالة، التحليل التتبعي، الاستدلال، مناهج البحث.

Case studies as a research method are drawing increasing interest from social sciences and humanities researchers, but they pose challenges regarding the ability to generalize and make conclusions that can be applied to other cases. Is it possible to generalize the results of one case, and to apply them in other cases that have not been studied? To answer this, several advocates of qualitative research have developed "in-case" analysis methods that enable inference and respond to critics of the case study method. One of the notable contributions from the evolution movement was what researchers called "Process Tracing." This study aims to consider the methodological contribution that this "tracing" has made to qualitative research related to the case study method in the social sciences. The paper is motivated by the new methodological contributions of the Process Tracing, which have taken qualitative research, especially the case study method, to new horizons.

Keywords: Case Study, Process Tracing, Inference, Research Methods.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة الخرطوم.

* Professor of Political Science, University of Khartoum.

مقدمة

تحليل الانحدار⁽⁵⁾ Regression Analysis. ومن بين الإسهامات البارزة التي تمخضت عن حركة تطوير المناهج الكيفية ما أطلق عليه الباحثون الذين يستخدمون دراسة الحالة "التحليل التبعي".

نال التحليل التبعي اهتماماً كبيراً في السنوات القليلة الماضية⁽⁶⁾. ويشير باختصار إلى التحليل المعمق لدراسة الحالة، ويشمل القدرة على تتبع آليات التسيب؛ أي تتبع العملية التي يؤثر فيها المتغير المستقل Independent variable في المتغير التابع Dependent variable. وهو ما تنجم عنه مخرجات محددة في البحوث التي تُعنى بدراسة حالة واحدة، أو اختبار نظرية محددة، أو توليد نظرية جديدة. وتعكس الأدبيات المختلفة، من كتب ومقالات نُشرت خلال العقدَيْن الأخيرَيْن، هذا الاهتمام، فقد أفردت مجلة الاقتصاد السياسي الجديد *New Political Economy* عام 2016⁽⁷⁾، ودراسات أمنية *Security Studies* عام 2015⁽⁸⁾، عددًا خاصًا احتوى عدة دراسات حول التحليل التبعي. وخصصت مجلة التحليل السياسي *Political Analysis* عددًا خاصًا، في عام 2006، للتسبب المعقد والطرق الكيفية *Causal Complexity and Qualitative Methods*⁽⁹⁾. ويهدف التحليل التبعي إلى إيجاد استدلال من داخل الحالة، في حين تسعى طرق العينات الصغيرة الأخرى للوصول إلى الاستدلال باستخدام أكثر من حالة. وهناك طرق أخرى للاستدلال من داخل الحالة، مثل الطريقة التي سماها جورج وبنيت "طريقة التطابق أو التماثل"⁽¹⁰⁾ Congruence Method. وهي استخدام السرد

تشهد دراسة الحالة في العقود الأخيرة اهتمامًا وإقبالًا متزايدين من الباحثين، وذلك مقارنةً بالعدد الكبير من البحوث في مجالات العلوم الاجتماعية⁽¹⁾. وكانت البحوث التي تستخدم دراسة الحالة في عقدي الستينيات والسبعينيات قد تناقصت بدرجة ملحوظة، نسبةً إلى التنامي الكبير للدراسات الإحصائية. وبحسب ألكسندر جورج وأندرو بنيت، فإن البحوث التي استخدمت منهجًا إحصائيًا بين عامي 1965 و1975، في مجلة العلوم السياسية الأمريكية *American Political Science Review*، قد قفزت من نحو 40 في المئة إلى نحو 70 في المئة، في حين انحسرت البحوث التي تستخدم دراسة الحالة من نحو 70 في المئة إلى أقل من 10 في المئة⁽²⁾. ومع التطور المقدر الذي شهدته البحوث الكيفية عامةً، ودراسة الحالة على وجه الخصوص، عاد الاهتمام من جديد إلى دراسة الحالة، كما ستشير هذه الدراسة لاحقًا.

على الرغم من الإقبال الكبير على استخدام دراسة الحالة بين الباحثين، وتوطدها أخيرًا، فإنها تواجه تحديات في مدى قدرتها على التعميم والاستدلال؛ إذ طبقت نتائجها على حالات أخرى كثيرة. فهل نتائج حالة واحدة يمكن تعميمها، والاستدلال بها في حالات أخرى لم تخضع للدراسة؟

لقد وجّه أندرو في عام 1968 انتقادًا شديدًا إلى منهجية دراسة الحالة، فرأى أنها تُستخدم بطريقة لا تتطابق مع البحث العلمي⁽³⁾. وقد أشار فان إيفيرا إلى أن هناك ثلاثة أنواع من طرق البحث المستخدمة في العلوم الاجتماعية، هي: التجربة، والملاحظة بشقيها؛ شق يعتمد على حالات كثيرة، وشق يركّز على حالة واحدة. وتعد دراسة الحالة الواحدة أضعف الأنواع⁽⁴⁾. ونتيجة لهذه التحديات، عمد عدد من المناصرين للبحث الكيفي، وبخاصة المؤيدين لاستخدام دراسة الحالة، إلى تطوير طرق تحليل داخل الحالة *Within-Case Analysis*، تمكّن الاستدلال، وترد على منتقدي دراسة الحالة الذين يفضلون استخدام التحليل الإحصائي، ولا سيما

5 تحليل الانحدار: هو أسلوب إحصائي يمكن بواسطته تقدير قيمة أحد المتغيرين بمعلومية قيمة المتغير الآخر، من طريق معادلة الانحدار، وله أنواع، منها: البسيط، والمتعدد. من أمثلة تحليل الانحدار النموذجية: اعتماد ضغط الدم (Y) على عمر الشخص (X)، أو اعتماد أوزان حيوانات التجربة (Y) على معدل التغذية اليومي (X). هذا الارتباط والتابعة بين (X) و (Y)، هو ما ندعوه بالانحدار أو الارتباط، فنقول: ارتباط (Y) بـ (X)، لمزيد من المعلومات يُنظر:

Lindley D.V., "Regression and correlation analysis," in: John Eatwell, Murray Milgate & Peter Newman, *Time Series and Statistics* (London: Palgrave Macmillan, 1987), p. 25.

6 ترجم الباحث مصطلح Process Tracing الإنكليزي بـ "التحليل التبعي". وعلى الرغم من أن الترجمة الحرفية هي "التتبع العملياتي"، فإن الباحث فضل الأولى؛ لأنها تعكس مضمون الطريقة التي تتبعها هذه المنهجية، إضافة إلى أن المصطلح المفضل أسهل وقعًا على أذن القارئ العربي، وربما أقرب إلى قاموسه المستخدم، فضلًا عن أن الباحث لم يقف على ترجمة عربية شائعة للمصطلح، فسك هذه الترجمة من عنده.

7 ضم العدد الخامس من مجلة الاقتصاد السياسي الجديد، المجلد 21 (2016)، عددًا من المقالات حول التحليل التبعي. وستعرض الدراسة لعدد منها.

8 ضم العدد الثاني من مجلة دراسات أمنية، المجلد 24 (2015)، عددًا من المقالات عن التحليل التبعي، وستعرض الدراسة لعدد منها.

9 Special Issue on, "Causal Complexity and Qualitative Methods," *Political Analysis*, vol. 14, no. 3 (2006).

10 George & Bennett, p. 181.

1 لمزيد من المعلومات عن الإقبال المتزايد على استخدام دراسة الحالة، يُنظر: John Gerring, "The Case Study: What it is and What it does," in: Charles Boix & Susan C. Stokes (eds.), *The Oxford Handbook of Comparative Politics* (Oxford: Oxford University Press, 2007), p. 90.

2 Alexander George & Andrew Bennett, *Case Studies and Theory Development in The Social Sciences* (Cambridge, MA: The Belfer Center for Science and International Affairs - Harvard University, 2004), p. 3.

3 Ibid., p. 68.

4 Stephen Van Evera, *Guide to Methods for Students of Political Science* (Ithaca: Cornell University Press, 1997), pp. 50-51.

للافتراضات الأنطولوجية للتحليل التبعي. أما المحور الرابع فيحلل تطبيق التحليل التبعي، والتحديات التي تواجهه. وأخيراً يُعنى المحور الخامس بالنتائج والمآلات النظرية. وتكمن أهمية الدراسة في الآتي: أولاً، تتناول بالتحليل التطور الذي حدث في السنوات الأخيرة في مجال البحث الكيفي، وقدرة هذا المجال على تقديم استدلال علمي نابع من تقاليده الخاصة. وبحسب متابعة الباحث، فإن ما نُشر باللغة العربية حول هذا الموضوع قليل جداً، إن لم يكن منعدماً؛ إذ لم يقف الباحث على مادة علمية رصينة كُتبت في هذا الموضوع باللغة العربية؛ لذا، فإن هذا البحث يأمل أن يسد فراغاً للمهتمين بالبحث في مجال العلوم الاجتماعية في البلدان العربية، ويمكّنهم من أن يكونوا جزءاً من النقاش العلمي في الفضاء العلمي العالمي. ستتبع الدراسة تطور التحليل التبعي في الفترة الأخيرة، وستركز على الجوانب الثلاثة الآتية: الأنطولوجية، والإبستمولوجية، والمنهجية.

ثانياً، عاد الاهتمام بدراسة الحالة مرة أخرى، فحظيت باستخدام واسع من الباحثين في عدد من مجالات العلوم الاجتماعية، ولا سيما في السنوات الأخيرة. ففي دراسة أجرتها جانيت سالمون عام 2017 عن حالة البحوث الكيفية، بحسب ورودها في قاعدة بيانات مجلات "سيج" Sage للنشر، وشملت أكثر المناهج المستخدمة في البحث الكيفي، ووجدت أن دراسة الحالة هي الأكثر استخداماً⁽¹⁷⁾. وقد أشار باسكال فينسون إلى أن دراسة الحالة، إلى جانب انتشارها بين الباحثين، كان لها إسهام مقدّر في الدراسات المتعلقة بمجال الأمن الدولي والاقتصاد السياسي الدولي⁽¹⁸⁾، وهذا يدفع إلى الاهتمام بالتطور الذي طرأ على منهجية دراسة الحالة.

ثالثاً، هناك تحوّل إبستمولوجي في العقود الأخيرة، زاد من الإقبال على استخدام دراسة الحالة، فالنموذج الوضعي للتفسير الذي ظل سائداً مدة طويلة في العلوم الاجتماعية كان يقلل من أهمية آليات التسبب Causal Mechanisms في تحليل علاقات التسبب. لكن برز في الآونة الأخيرة اهتمام متزايد بآليات التسبب، فأصبح تحديد آلية بعينها للتسبب، في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع، جزءاً مهماً من التحليل السببي⁽¹⁹⁾.

17 Janet Salmons, "Qualitative Research in 2017," Method Space, 18/12/2017, accessed on 5/11/2019, at: <https://bit.ly/2NeFiLn>

18 لمزيد من المعلومات عن الاستخدام الواسع لدراسة الحالة بين الباحثين وإسهاماتها، يُنظر:

Pascal Vennesson, "Case Studies and Process Tracing: Theories and Practices," in: Donatella Della Porta & Michael Keating (eds.), *Approaches and Methodologies in the Social Sciences: A Pluralist Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), p. 223.

19 Peter Hedstrom & Petri Ylikoski, "Causal Mechanisms in the Social Sciences," *Annual Review of Sociology*, vol. 36 (2010), p. 50.

لعمليات تاريخية، وقياس مدى تطابق قيمة المتغير المستقل مع المتغير التابع، خلال محطات تاريخية مختلفة. ففي حين تهتم طريقة التطابق بوجود ارتباط بين المتغيرين، تركز طريقة التبع على المسببات التي أفرزت مخرجات محددة.

استُخدم منهج التحليل التبعي في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة، فقد استخدمه أدريان كي وفيليب بيكر في تحليل السياسات العامة⁽¹¹⁾، وباتريك جاكسون في الدراسات الدولية⁽¹²⁾، وتوليا فاليتي في السياسة المقارنة⁽¹³⁾، ونيينا تاننوالد في الدراسات الأمنية⁽¹⁴⁾، وكوري روبنسون في الأمنة⁽¹⁵⁾، وجي كيفن فورد وآخرون في اتخاذ القرار التنظيمي⁽¹⁶⁾.

تهدف هذه الدراسة إلى النظر في الإسهام المنهجي الذي قدمه التحليل التبعي، أخيراً، في البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية في دراسة الحالة. وتركز على تحليل التطور الذي حدث في الاستدلال العلمي في ثلاثة مجالات: أولها تفسير المخرجات، وذلك بتقديم تفسير كافٍ لمعضلة مخرجات في حالة تاريخية، وثانيها اختبار النظريات، وتكمن مهمة التحليل التبعي، هنا، في استنباط نظرية من الأدبيات، والنظر في وجود مسببات مفترضة في الحالة محل الدراسة، وثالثها توليد النظريات؛ إذ تسعى لبناء نظرية عامة من بيانات تجريبية. وتنطلق الدراسة من أن الإسهامات المنهجية الجديدة للتحليل التبعي قد نقلت البحث الكيفي، ولا سيما منهجية دراسة الحالة، إلى آفاق جديدة.

تنقسم هذه الدراسة إلى خمسة محاور رئيسة؛ فبعد المقدمة، يتناول المحور الأول نقاشاً حول المنهجية. ثم يبحث المحور الثاني في عملية دراسات الحالة. في حين يتعرّض المحور الثالث

11 Adrian Kay & Phillip Bake, "What Can Causal Process Tracing Offer to Policy Studies? A Review of the Literature," *Policy Studies Journal*, vol. 43, no.1 (2015), pp. 1-21.

12 Patrick Thaddeus Jackson, "Causal claims and causal explanation in international studies," *Journal of International Relations and Development*, vol. 20, no. 4 (2016), pp. 689-716.

13 Tulia G. Falleti, "Theory-Guided Process-Tracing in Comparative Politics: Something Old, Something New," *Newsletter of the Organized Section in Comparative Politics of the American Political Science Association*, vol. 17, no. 1 (2006), pp. 9-14.

14 Nina Tannenwald, "Process Tracing and Security Studies," *Security Studies*, vol. 24, no. 2 (2015), pp. 219-227.

15 Corey Robinson, "Tracing and Explaining Securitization: Social Mechanisms, Process Tracing and the Securitization of Irregular Migration," *Security Dialogue*, vol. 48, no. 6 (2017), pp. 505-523.

16 J. Kevin Ford et al., "Process Tracing Methods: Contributions, Problems, and Neglected Research Questions," *Organizational Behavior and Human Decision Processes*, vol. 43, no. 1 (1989), pp. 75-117.

أولاً: العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية: وحدة المنهج أم تعدده؟

لقد سبق أن نُوقشت المنهجية وطرق عمل البحث نقاشاً إبستمولوجياً تركّز على وحدة المنهج في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، وقد عنت وحدة المنهج أن العلم بتشعباته المختلفة يجب أن يلتزم بمنهج واحد. رفض أنصار التعددية المنهجية هذه الرؤية، فهم يتمسكون بوجود اختلاف مهم بين المجالين الطبيعي والإنساني؛ إذ تشير الملاحظة، على سبيل المثال، في العلوم الطبيعية إلى متابعة الظواهر ورصدها، في حين تمارس الملاحظة في العلوم الاجتماعية بطريقة غير مباشرة، فليجأ الباحث إلى اصطناع الوسائل التي تحل محل الملاحظة⁽²⁰⁾، وهذا ما يجعل وحدة المنهج صعبة التطبيق.

ثم تجدد النقاش مرة أخرى حول قدرة العلوم الاجتماعية على إنتاج بحث علمي يضاها العلوم الطبيعية، كان ذلك بصدور كتاب تشارلز بيرسي سنو، وعنوانه **الثقافتان**، الذي ناقش فيه وضع العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وقدم نقداً لاذعاً للأخيرة، بحسبانها تفتقر إلى الدقة والصرامة. وقد نُشر الكتاب في الخمسينيات، فأثار جدلاً واسعاً⁽²¹⁾. واستمر النقاش العلمي بأشكال شتى، ثم صدر لاحقاً كتاب جيروم كيغان Jerome Kagan⁽²²⁾. ويرى كيغان أن التطورات الأخيرة التي شهدتها العلوم عامةً، قد تجاوزت كتاب سنو، وأن الباحثين في العلوم الاجتماعية ينقسمون إلى قسمين: الأول "يرى أن الوقائع والظواهر ذات منشأ بيولوجي وارتباطات حيوية مادية، والثاني يميل إلى أن الوقائع والظواهر تنتجها وتغيّرها الظروف الاجتماعية للبشر"⁽²³⁾. وأشار إلى الجدل الدائر داخل العلوم الاجتماعية حول مفاهيم مثل الثقافة والمجتمع والجماعة والطائفة، وتساءل: هل تعدّ أنواع طبيعية يمكن استخدامها بياناتٍ مشروعاً للدراسة⁽²⁴⁾؟

تنامت المداخل المناصرة لتعددية المنهج وسط العلوم الطبيعية، فقد برزت الانتقائية التحليلية التي تعتمد على مساهمات بول

20 رشيدة عبة، "كارل بوبر والعلوم الإنسانية: بين الوحدة والتعددية المنهجية"، في: الشريف زيتوني (إشراف وتقديم)، **إبستمولوجيا العلوم الإنسانية في الفكر العربي والفكر الغربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 139-147؛ ويُنظر أيضاً: يمني طريف الخولي، **مشكلة العلوم الإنسانية: تقنياتها وإمكانية حلها** (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 215-235.

21 C.P. Snow, *The Two Cultures and the Scientific Revolution*, Reissue Edition (Cambridge: Cambridge University Press, 2012).

22 يُنظر: جيروم كيغان، **الثقافات الثلاث: العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات في القرن الحادي والعشرين**، تعريب صديق محمد جوهر، سلسلة عالم المعرفة 408 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014).

23 حسن الحاج علي أحمد، "عرض كتاب الثقافات الثلاث"، **مجلة الدراسات السودانية**، العدد 21 (تشرين الأول/ أكتوبر 2015)، ص 199.

24 المرجع نفسه.

فايرابند، ولا سيما في كتابه **ضد المنهج: مخطط لنظرية فوضوية في المعرفة**⁽²⁵⁾. يرى فايرابند أن العلم مشروع فوضي، ويفتقر إلى منهجية حاكمة، ولا تشير الفوضى هنا إلى انعدام الانتظام، وإنما تشير إلى عدم وجود منهج له سلطة مهيمنة. وقد انتقد آراء الوضعية في عقلانية العلم وموضوعيته. ولم يأت التطور العلمي عنده عبر منهج واحد؛ لذا فهو من أنصار التعددية المنهجية. وله عبارة مشهورة، نصها: "أي شيء يفي بالغرض"، في إشارة إلى أن أي منهج مستخدم يُعد مقبولاً، إذا كان ملائماً للمشكلة البحثية⁽²⁶⁾.

ثانياً: النقاش حول دراسة الحالة

عرّف دريك بيش وراسموس بدرسين الحالة Case بأنها وضعٌ يرتبط فيه سبب، أو جملة أسباب، بمُخرج محدد. قد تكون الحالات أشخاصاً يتخذون قرارات سريعة في جزء من الثانية، أو عمليات كلية كبيرة مرتبطة بالنظام الاقتصادي العالمي، خلال فترة زمنية ممتدة. والفرق المهم هو التمييز بين المستوى الذي تعمل فيه العلاقات السببية: أهو حالة واحدة أم مجموعة من الحالات⁽²⁷⁾. غير أن فينيسون يعرفها بأنها ظاهرة أو حدث اختيرت وأُطرت مفاهيمياً، وحُللت على أنها تمثل طيفاً واسعاً من الظواهر والأحداث⁽²⁸⁾.

يتبع تصميم البحث في الحالة الواحدة طريقة من أسفل إلى أعلى، في حين يستخدم التصميم الذي يركز على حالات كثيرة، أو عينة منها، ويعتمد على التباين بين الحالات، نظماً من أعلى إلى أسفل. وتسمى البيّنة Evidence في دراسة الحالة التي تستخدم طريقة العلاقات السببية "بيّنة آلية" Mechanistic Evidence؛ لأنها تقدم بيّنة معيارية للعمليات السببية على الصعيد الذي تعمل فيه الأسباب. أما في الطريقة القائمة على التباين Variance-based، فتعمل البيّنة على صعيد كل الحالات، أو على عينة منها. ويتركز الاهتمام، هنا، على الأثر الذي يحدثه تغيير في قيمة عامل، أو سبب في قيمة مُخرج أو نتيجة⁽²⁹⁾.

25 Paul Feyerabend, *Against Method: Outline of an Anarchistic Theory of Knowledge*, 3rd ed. (New York: Verso Books, 1993 [1975]).

26 لمزيد من المعلومات حول الانتقائية التحليلية، يُنظر: يمني طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول - الحصاد - الآفاق المستقبلية** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 414؛ محمد حمشي، "الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية"، **سياسات عربية**، العدد 28 (أيلول/ سبتمبر 2017)، ص 43.

27 Derek Beach & Rasmus Brun Pedersen, *Causal Case Study Methods: Foundations and Guidelines for Comparing, Matching, and Tracing* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2016) p. 16.

28 Vennesson, p. 226.

29 Beach & Pedersen, p. 16.

على بحوث لا يتوافر فيها التباين في المتغير التابع، مثل دراسة الحالة، ورأيا أن الكتاب، على الرغم من أنه أصبح مرجعاً مهماً لطلاب الدراسات العليا، لم يول أدوات البحث الكيفي اهتماماً، وأن دراسة الحالة، بحسب برادي وكولير، يمكن أن يكون لها إسهام بحثي جيد عبر التحليل العميق لظاهرة من الظواهر، وأن القول بعدم كفاية دراسة حالة واحدة لاختبار الفروض والنظريات ليس صحيحاً؛ إذ يمكن دحض نظرية من دراسة حالة واحدة. إضافة إلى أن مؤلفي تصميم البحث الاجتماعي قد فاتهم أن يدركوا قدرة التحليل، من داخل الحالة، على تقديم تفسير استدلالى⁽³⁵⁾.

انضم ماهوني إلى برادي وكولير في مقالة عنوانها "ما بعد KKV: المنهجية الجديدة للبحث الكيفي"، نُشرت في عام 2010، وأشار فيها إلى أن رؤية كتاب تصميم البحث الاجتماعي للتحليل التبعي تنطلق من أنه بحث عن متغيرات وسيطة لربط المتغير التابع بالمتغير المستقل، وأن تحديد هذه العوامل الوسيطة سيسهم في معرفة أثر المتغير المستقل. وعلى الرغم من الزيادة في الملاحظات التي يوفرها التحليل التبعي، فإنه - وفقاً للكتاب - يفتقر إلى القدرة على إيجاد تفسير استدلالى قوي. غير أن ماهوني يرى أن هناك منهجية كيفية جديدة، تستخدم التحليل التبعي بطريقة مختلفة، وذلك بقدرتها على تقديم تفسير استدلالى قوي. وتستخدم هذه المنهجية ملاحظات عملية التسبب Causal Process Observations, CPOs بخلاف طريقة ملاحظات حزم البيانات السائدة في البحوث الكمية⁽³⁶⁾ Data Set Observations, DSOs. وتعرف ملاحظات عمليات التسبب بأنها جزء من البيانات التي توفر معلومات عن الإطار والعملية أو الآلية، وتسهم في الاستدلال السببي⁽³⁷⁾. وتمكن طريقة ملاحظات التسبب من معرفة احتمال وجود أحداث وسيطة في الحالة المدروسة، بحسب ما تفترض نظرية ما، ولا تعتمد اعتماداً أساسياً على طريقة زيادة عدد الحالات؛ فميزة ملاحظات عملية التسبب نابعة من قدرة الملاحظة الفردية على تأكيد أو نفي، تصورات الباحث المسبقة عما سيتوقعه. ويرى ماهوني وغويرتز أن منهج دراسة الحالة ومنهج التحليل الإحصائي، صُمما ليُقوما بمهمات مختلفة؛ ففي حين تسعى دراسة الحالة لتوضيح أسباب

لقد كُتف النقاش حول قدرة العلوم الاجتماعية بصفة عامة، ودراسة حالة واحدة خاصة، لتقديم استدلال علمي بعد صدور كتاب غاري كينغ، وروبرت كيوهين، وسيدني فيرنا تصميم البحث الاجتماعي عام 1994⁽³⁰⁾. وقد أثار هذا الكتاب جدلاً علمياً مهماً، وأحدث نقاشاً واسعاً في أوساط المهتمين بالبحث في العلوم الاجتماعية. ويصنّف هذا الكتاب على أنه من أهم كتب العلوم السياسية، وهو في رأي جيمس ماهوني (1879-1810) من أكثر الكتب التي قُرئت في مجال العلوم السياسية المعاصرة⁽³¹⁾. وتقوم الفكرة الأساسية للكتاب، الذي يشار إليه أحياناً اختصاراً بـ KKV نسبة إلى الأحرف الأولى من كلمات عنوانه الثلاث باللغة الإنكليزية، على أن البحث الكمي والبحث الكيفي يندرجان تحت منطق استدلال واحد، وأن الفرق بينهما يكمن في الأسلوب فقط، وأن البحث غير الإحصائي يمكن أن يحقق نتائج أفضل لو اتبع الباحثون فيه طرق الاستدلال العلمي، أي القواعد المستخدمة في طرق البحث الكمية. وبحسب الكتاب، فإن هدف البحث العلمي تقديم تفسير استدلالى Explanatory Inference بناءً على معلومات تجريبية عن العالم⁽³²⁾، أو أن يشمل "الاستدلال الوصفي"، وهو استخدام المعلومات والبيانات التي جُمعت من مشاهدة الظاهرة المدروسة لفهم العالم الذي لم يخضع للدراسة أو المشاهدة، أو "الاستدلال السببي"، وهو معرفة المؤثرات والأسباب من المعلومات والبيانات التي جُمعت⁽³³⁾. ويختلف مدى الاستدلال من حيث الزمان والمكان؛ فقد يركز على ظاهرة محددة، مثل انتخاب رئيس في بلد محدد في عام محدد، أو يطبق على ظاهرة تتجاوز الزمن والحدود السياسية، مثل ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا.

لقد جاء رد المختلفين مع تصميم البحث الاجتماعي عبر إصدارات مختلفة، من بينها كتاب إعادة التفكير في البحث الاجتماعي الذي صدر عام 2004، وهو من تحرير هنري برادي وديفيد كولير، ثم صدرت طبعته الثانية المنقحة في عام 2010⁽³⁴⁾، وقد أشار فيه محرره إلى أن كتاب تصميم البحث الاجتماعي حُدّر من الاعتماد

30 Gary King, Robert O. Keohane & Sidney Verba, *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research* (Princeton: Princeton University Press, 1994), pp. 3-5.

31 James Mahoney, "After KKV: The New Methodology of Qualitative Research," *World Politics*, vol. 62, no. 1 (2010), p. 120.

32 King, Keohane & Verba, p. 4.

33 Ibid., pp. 7-8.

34 Henry E. Brady & David Collier, *Rethinking Social Inquiry: Diverse Tools, Shared Standards* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, 2010).

35 Ibid., p. 63.

36 لمزيد من المعلومات عن ملاحظات عمليات التسبب، وملاحظات حزم البيانات، يُنظر:

David Collier, "Understanding Process Tracing," *PS: Political Science and Politics*, vol. 44, no. 4 (2011), p. 823; Brady & Collier. Ch. 12; Mahoney, pp. 124-131.

37 Brady & Collier, p. 318.

ثالثاً: الافتراضات الأنطولوجية للتحليل التتبعي

قبل الدخول في الأسس الأنطولوجية للتحليل التتبعي، يبدأ هذا المحور بتقديم تعريف للتحليل التتبعي، فمثل سائر مفاهيم العلوم الاجتماعية تتعدد تعريفات التحليل التتبعي. ومن التعريفات التي استخدمت ما قدمه جورج وبنيت؛ إذ يريان أن التحليل التتبعي هو مسعى لتحديد عملية التسبب الوسيطة بين المتغير المستقل ومُخرج المتغير التابع⁽⁴³⁾. أما كنغ وكيوهين وفيربا، فالتتبع عندهم يكون للمتغيرات الوسيطة بين السبب والنتيجة⁽⁴⁴⁾. ويشير كيمبرلي مورغان إلى أن التحليل التتبعي هو إعادة بناء سلسلة الأحداث، أو العوامل، التي توضح كيف قاد السبب (أ) إلى النتيجة (ب)⁽⁴⁵⁾.

لقد حدد جورج وبنيت ثلاثة أنواع من التحليل التتبعي، أولها الوصف الدقيق، الذي يأخذ شكل سرد مفصل، أو سرد قصصي، ويهدف إلى توضيح تطوّر الأحداث. وثانيها التفسير التحليلي، الذي يعمل على تحويل السرد التاريخي إلى تحليل سببي، ويكون مربوطاً بتأطير نظري. أما ثالثها، فهو التفسير العام؛ إذ إن البحث لا يهدف إلى تتبع مفصل، بل إنه يهدف إلى تكوين تفسير عام، وينجم ذلك عن غياب النظرية، أو تفضيل التجريد العام على الدخول في التفاصيل⁽⁴⁶⁾.

أما بيش وبردسين، فقد قسّما التحليل التتبعي إلى ثلاثة أنواع، ورأيا أن الأدبيات السائدة في مجال التحليل التتبعي قد ركّزت على نوع واحد من التحليل التتبعي، متمثل بالمرتكز على الحالة Case-centric، وهو يسعى لتفسير المخرجات في حالة محددة. ويضيفان نوعين آخرين يرتكزان على النظرية Theory-centric هما التحليل التتبعي بهدف اختبار نظرية، والتحليل التتبعي بهدف بناء نظرية⁽⁴⁷⁾. كما أضاف المؤلفان نوعاً رابعاً، في كتابهما الذي صدر في عام 2016، هو التحليل التتبعي لتعديل نظرية ما⁽⁴⁸⁾.

في التحليل التتبعي لاختبار النظرية يخطو الباحث الخطوات الآتية:

43 George & Bennett, p. 206.

44 King & Keohane & Verba, pp. 85-87.

45 Kimberly J. Morgan, "Process tracing and the causal identification revolution," *New Political Economy*, vol. 21, no. 5 (2016), pp. 489-492.

46 George & Bennett, pp. 210-211.

47 Derek Beach & Rasmus Brun Pedersen, *Process-Tracing Methods: Foundations and Guidelines* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2013), Ch. 2.

48 Ibid., pp. 325-328.

إفراز حالات بعينها مخرجات محددة، يهدف التحليل الكمي إلى تقدير معدل أثر متغيرات محددة⁽³⁸⁾.

وبعد عامين من نشر هذه المقالة اشترك ماهوني وغويرتز في تأليف مقالة، طُوّرت لاحقاً إلى كتاب عنوانه **حكاية ثقافتين: مقارنة بين البحث الكيفي والبحث الكمي**، صدر في عام 2012⁽³⁹⁾. وتقوم فكرة الكتاب على أن البحث الكيفي والبحث الكمي يوفران خيارات مختلفة؛ فالمنطق الأساسي للبحث الكيفي هو تفسير المخرجات في حالات فردية. ولا يتجاهل الباحث الحالة التي تشذ عن النموذج، بل - على العكس - يسعى لمعرفة أسباب شذوذها، أما في البحث الكمي فلا يشكل شذوذ حالة ما مشكلة للباحث، في حال توفير النموذج قياساً جيداً لمؤشرات العينة.

وفي الموضوع نفسه، صدر في عام 2003 كتاب لبربارا كيدز بعنوان: **النماذج الإشراكية وقلع الرمال: بناء النظرية وتصميم البحث في العلوم السياسية**⁽⁴⁰⁾. جاء الكتاب في فحواه العام مناصراً لرؤية تصميم البحث الاجتماعي؛ إذ فضلت كيدز تحليل الانحدار في الدراسات المقارنة، وانتقدت الدراسات التاريخية المقارنة التي يُنظر إليها في حقل العلوم السياسية على أنها من الدراسات المهمة⁽⁴¹⁾. وتشير هذه النقاشات إلى وجود انقسام بين دارسي العلوم الاجتماعية حول نوعية المناهج التي تحقق الاستدلال العلمي. غير أن ريهو يرى أن النقاش الأكاديمي المحتدم بين المدرستين: الإحصائية، والكيفية، يعكس واقع العلوم الاجتماعية الأميركية. لكنه لا يشير إلى ما يدور في البيئة الأوروبية؛ ففي العلوم الاجتماعية الأوروبية تهيمن المناهج الكيفية، ولا سيما دراسة الحالة، فضلاً عن أن معظم الباحثين الأوروبيين لا يفضلون استخدام المدخل الوضعي، بل يتبعون مداخل ما بعد الوضعية، كالتفسيرية مثلاً⁽⁴²⁾.

38 Gary Goertz & James Mahoney, "A Tale of Two Cultures: Contrasting Quantitative and Qualitative Research," *Political Analysis*, vol. 14, no. 3 (2006), p. 230.

39 Gary Goertz & James Mahoney, *A Tale of Two Cultures: Qualitative and Quantitative Research in the Social Sciences* (Princeton: Princeton University Press, 2012).

40 Barbara Geddes, *Paradigms and Sandcastles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2003).

41 Michael Bernhard, "Methodological Disputes in Comparative Politics," *Comparative Politics*, vol. 41, no. 4 (July 2009), p. 497.

42 Benoit Rihoux, "Two Methodological Worlds Apart? Praises and Critiques from a European Comparativist," *Political Analysis*, vol. 14, no. 3, Special Issue on Causal Complexity and Qualitative Methods (Summer 2006), p. 333.

يختلف فهم التسبب في منهج دراسة الحالة عن البحث في منهج العينات الكبيرة، ففي حين يسعى الباحثون الذين يستخدمون دراسة الحالة لتفسير مخرجات بعينها في حالات محددة (مثلاً: لماذا حدثت تنمية اقتصادية في كوريا الجنوبية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تحدث في سورية وكينيا؟ ولماذا تحققت الديمقراطية في بلد بعينه، ولم تتحقق في بلد آخر مشابه له في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؟)، يعمل الباحثون الذين يستخدمون عينات كبيرة لتقدير متوسط تأثير المتغير المستقل، ويستخدمون نتائج التحليل الإحصائي معاملاً يطبق في كل مجتمع الدراسة، وليس في حالة محددة⁽⁵²⁾؛ لذا، يستهدف التسبب الذي يسعى الباحث وراءه في دراسة الحالة معرفة العملية التي أفضت إلى مخرج محدد في حالة بعينها. يضاف إلى ذلك أن آليات التسبب قد تحدث في أي مستوى من مستويات التحليل، ويمكن إدراك أنها نتيجة لمعتقد أو فعل أو سلوك فردي، ويمكن أيضاً رؤيتها فعلاً جماعياً أو نظاماً اجتماعياً. وبهذه الرؤية تشمل آليات التسبب على مستوى التحليل الفردي الخيار العقلاني، وبعضها قد يحدث على مستوى التحليل الفردي أو مستوى التحليل الجماعي، مثل السمسة، وهي تشير إلى "التوسط" بين مكونين اجتماعيين و"التنسيق"؛ أي زيادة المنافع من أعمال محددة تقوم بها مجموعة أو أفراد، وهذا ما يشجع على مزيد من الانخراط في مثل هذه الأعمال، و"التأطير"، وهو يحدث عبر التوجهات أو القيم، و"القوة"، وتشير - على سبيل المثال - إلى تشجيع التغيير المؤسسي بهدف اكتساب مزيد من القوة⁽⁵³⁾.

تتشارك كل أنواع التحليل التبعي الثلاثة في عدد من السمات العامة، أهمها أنها تهدف جميعها إلى دراسة آليات التسبب، وتتشارك في الرؤية الأنطولوجية للعلاقة السببية؛ حيث ترى أنها حتمية وأن التسبب آلي يركّز على العملية، فالعوامل المسببة تنتقل عبر عدد من الوحدات المترابطة آلياً لتنتج مخرجاً محدداً. وتقتسم، كذلك، فهماً نظرياً للآليات، يقوم على أنها غير متغيرة؛ فهي إما موجودة وإما غير موجودة. لكنها لا تتخذ قيماً متباينة تزيد أو تنقص، وهل التسبب "منتظم"، أم أنه فردي يحدث مرة واحدة؟ (يُنظر المخطط الموضح للفروق الأنطولوجية وطرق دراسة الحالة)، إضافة إلى أن كل الأنواع تستخدم تحليل بايز Bayesian analysis⁽⁵⁴⁾. وفي ما يلي نتناول بإيجاز هذه الافتراضات الثلاثة للعلاقة السببية.

52 James Mahoney, "Toward a Unified Theory of Causality," *Comparative Political Studies*, vol. 41, no. 4-5 (2008), p. 412.

53 Tullia G. Falletti & Julia F. Lynch, "Context and Causal Mechanisms in Political Analysis," *Comparative Political Studies*, vol. 42, no. 9 (2009), pp. 1149-1150.

54 Beach & Pedersen (2016), p. 13.

1. يعرف كل من (أ) و(ب)، حيث (أ) هي عامل أو سبب، و(ب) هي النتيجة.
 2. هناك رابط سببي بين (أ) و(ب)، فالنتيجة حدثت جزئياً على الأقل بسبب (أ).
 3. يعرف الباحث كيف أدت (أ) إلى (ب)، فهناك نظرية تفسر كيف يؤثر العامل (أ) في المخرج (ب).
- أما في التحليل التبعي لبناء النظرية، فإن عمل الباحث قد يأخذ طريقين:
1. إما أن يبدأ بـ (1) و(2) في اختبار النظرية المبيّنة أعلاه.
 2. وإما أن بـ (3) حيث يعرف الباحث النتيجة (ب)، لكنه لا يعرف ما الذي تسبب في حدوثها.
 3. لا يعرف الباحث لماذا تسبب (أ) في حدوث (ب)، أي: لا توجد نظرية تفسر لماذا أدى تدخل (أ) إلى إحداث النتيجة (ب).
- في التحليل التبعي لتفسير المخرجات فإن الباحث بين أمرين:
1. يعرف النتيجة (ب) لكنه لا يعرف (أ) أي لا يعرف ما الذي أحدث النتيجة (ب)، 2. يعمل الباحث لمعرفة التفسير الكامل لحدوث النتيجة (ب)، ويدرس العوامل المختلفة التي أسهمت في حدوث (ب) بهدف تقديم تفسير محدد لحدوث (ب)⁽⁴⁹⁾.

1. التسبب

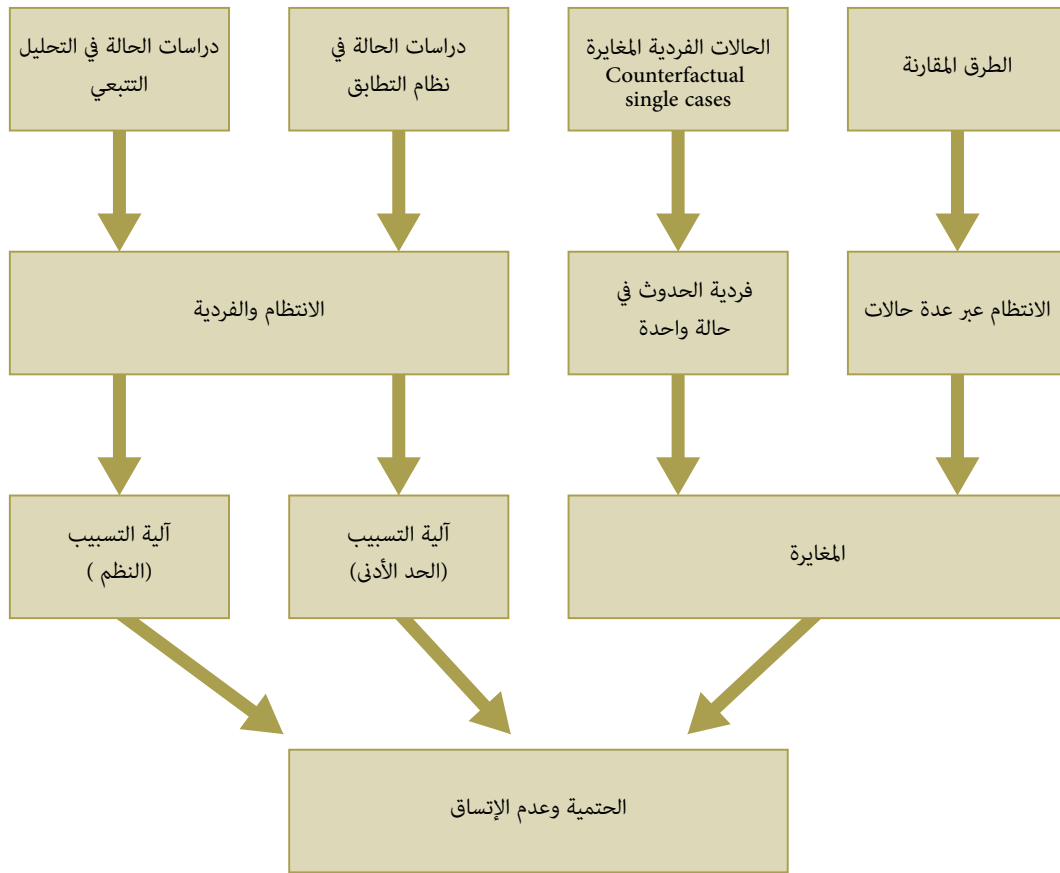
يعرّف السبب بأنه عامل يزيد من احتمال حدوث مخرج محدد⁽⁵⁰⁾. وهناك رؤى مفاهيمية مختلفة للمسببات تنبع من إستيمولوجيا المداخل البحثية. فالمسببات، وفقاً للوضعية الجديدة، محدودة مفاهيمياً، ويركّز البحث على أثر أسباب معينة في إجمالي الحالات، مع محاولة تعميم نتائج البحث. في حين أن المسببات، وفق الواقعية النقدية، واسعة وأشد تعقيداً، ويعمل بعضها، على الأغلب، مع بعضها الآخر. ويركّز البحث على أنماط التسبب المعقدة، ويقتصر التعميم على مجتمع بحث محدود. وفي البراغماتية، وهي فرع من التحليلية Analyticism، حيث النظريات أدوات إرشادية لفهم جوانب مهمة تحدث في الحالات المدروسة، تكون المسببات أشد تعقيداً، مع انتقائية في اختيار النظريات، والتعميم فيها ليس للظاهرة، وإنما يفهم على أنه يشير إلى حالة تاريخية معروفة، مثل أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962⁽⁵¹⁾.

49 "Applying Process Tracing in Five Steps," Centre for Development Impact, *Practice Paper*, no. 10 (April 2015), p. 2.

50 Jackson, p. 688.

51 Beach & Pedersen (2016), p. 12.

مخطط الافتراضات الأنطولوجية وطرق دراسة الحالات المسببة



المصدر:

Derek Beach & Rasmus Brun Pedersen, *Causal Case Study Methods: Foundations and Guidelines for Comparing, Matching, and Tracing* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2016), p. 18.

وليس الاحتمالية، هي ما يميز العلاقة السببية بين العامل أو السبب والنتيجة. ويكمن السبب وراء هذا الافتراض في أن الرأي الآخر القائم على الاحتمالية يجعل البحث المرتكز على دراسة الحالة يأخذ أهمية ثانوية؛ لأنه سيستخدم لتعزيد المخرجات التي يرى باحثو الدراسات المعتمدة على التباين أنها سبب مهم على مستوى مجتمع الدراسة كله⁽⁵⁶⁾. فبعد أن يُجرى البحث الإحصائي القائم على عدد كبير من الحالات، ويعتمد على الاحتمال، فإن استخدام دراسة الحالة المعتمد على الاحتمالية سيكون ثانويًا، ويقوم بدور معضد للدراسة الإحصائية.

2. الافتراضات

أ. الافتراض الأول: الحتمية مقابل الاحتمالية

يشير الافتراض الأول إلى الحتمية⁽⁵⁵⁾، وهو افتراض أنطولوجي يشير بدوره إلى طبيعة الدعاوى السببية، وليس متعلقًا بمدى يقيننا بالمعرفة التطبيقية التي اكتسبناها من البحث (لأن هذا مرتبط بالإبستمولوجيا). هنا يرى عدد من أنصار دراسة الحالة أن الحتمية،

55 لا يتفق كل أنصار دراسة الحالة على فرض الحتمية؛ إذ ترى فاليطي ولينك أن آليات التسبب ليست مستقلة، ولا يمكنها أن تفضي إلى مخرج محدد من دون أن تتفاعل مع الإطار والبيئة التي تعمل فيها، يُنظر في هذا الصدد:

Falletti & Lync, p. 1147.

الآليات مسببات؟ أم هل هي رابط بين الأسباب والنتائج⁽⁶⁰⁾؟ في حين أورد هيدستروم ويليكاوسكي نحو تسعة تعريفات لآليات التسبب، اختار هذا البحث تعريفيين من بينها لوضوحهما: الأول الذي يرى أن آليات التسبب هي عملية في نظام متماسك، قادرة على إيجاد أو منع حدوث تغيير في النظام. أما التعريف الثاني فيشير إلى أن الآليات أنماط تسبب يسهل التعرف إليها، وتحدث حدوثاً متكرراً، تدفعها إلى التفاعل أوضاعٌ مجهولة⁽⁶¹⁾. وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي أشار إليها ماهوني، فهناك تعريفات نالت نقاشاً أكبر من سواها، مثل تعريف هيدستروم وسويدبيرغ الذي يرى أن الآلية هي مجموعة من الفرضيات التي يمكن أن توفر تفسيراً لظاهرة اجتماعية، ويكون هذا التفسير في شكل تفاعل بين أشخاص وأشخاص آخرين، أو بين أشخاص وتكوينات اجتماعية⁽⁶²⁾. أما مفهوم المغايرة Counterfactual، فيشير إلى تسبب لظاهرة لم تقع، أي افتراض كيف أن المخرج (أو النتيجة) سيتغير إذا لم يقع حادث كان قد وقع بالفعل⁽⁶³⁾. ومثال ذلك الافتراض الآتي: كيف سيكون واقع العراق اليوم إن لم يَغزُ صدام حسين الكويت؟ يرى غيرنغ أن الآلية تحتل دوراً ثانوياً، ولا تُعد شرطاً ضرورياً لتقييم السببية⁽⁶⁴⁾.

رابعاً: تطبيق التحليل التبعي وتحدياته

يُعد الوصف جزءاً مهماً من التحليل التبعي؛ ويعود سبب ذلك إلى أن التحليل التبعي يركز على تطور الأحداث خلال مدة من الزمن ويتعذر وصف الحدث أو الموقف، إن لم يكن هذا الوصف دقيقاً وكافياً لجزء من ذلك التطور. لا تبدأ عملية الوصف في التحليل التبعي بملاحظة التغيير أو الاطّراد، بل بأخذ ملاحظات جيدة لسلسلة من اللحظات التاريخية التي مرت بها الظاهرة المدروسة. وينبغي للباحث، لتحديد التبع، أن يحدد مواضع أساسية في هذا التبع؛ فهذا التحديد سيمكّن الباحث من التحليل

60 James Mahoney, "Beyond Correlational Analysis: Recent Innovations in Theory and Method," *Sociological Forum*, vol. 16, no. 3 (2001), pp. 80-579.

61 Hedstrom & Ylikoski, p. 51.

62 ورد التعريف في:

Jeffrey T. Checkel, "Process Tracing," in: Audie Klotz & Deepa Prakash (eds.), *Qualitative Methods in International Relations: A Pluralist Guide* (London: Palgrave Macmillan, 2008), p. 115.

63 Brady & Collier, p. 322.

64 John Gerring, "Causal Mechanisms: Yes, But...", *Comparative Political Studies*, vol. 43, no. 11 (2010), p. 1500.

ب. الافتراض الثاني: الانتظام مقابل الفردية

يكمن الفرق الثاني في التسبب بين دراسة الحالة الواحدة والدراسة التي تستخدم عينات كبيرة، في: هل التسبب "منتظم"؟ بمعنى: أهنك انتظام Regularity في هذا التسبب على نطاق عدد كبير من الحالات أم أنه حالة فردية؟ إذا اختار الباحث أن يستخدم التسبب المنتظم، فإنه يبحث عن آليات تعمل على نطاق عدة حالات موجودة في مجتمع دراسة محدد؛ أي تلك التي تستخدم عينات كبيرة، مثل عدد كبير من الدول أو الأشخاص. أما إذا اختار التسبب الفردي، فإن التركيز سيكون على كيفية عمل الآليات المسببة في حالات بعينها، مثل حدوث انقلاب عسكري في بلد محدد⁽⁵⁷⁾. ويعتمد أنصار التحليل التبعي إلى التركيز على الفردية.

تعود فكرة التسبب المنتظم المتكرر إلى طريقة التوافق Method of Agreement، وهي تشير إلى استخدام حدوث الارتباط بين عاملين تحت الملاحظة لتحديد الأثر الذي يحدث نتيجة لهذا الارتباط بينهما. ويُستخدم التسبب المنتظم أساساً لوجود أسباب في عدد كبير من الدراسات الإحصائية. لكن التسبب المنتظم لا يحدد اتجاه التغيير في الظاهرة المدروسة (أي عامل كان السبب، وأي عامل كان النتيجة)، ولا يمكنه الإجابة عن كيفية حدوث التغيير وأسبابه⁽⁵⁸⁾.

ج. الافتراض الثالث: الآلية مقابل المغايرة

يهتم التحليل التبعي بالبحث عن إثبات للآليات التي تعمل داخل الحالة، والتي أسهمت في إحداث مخرج محدد. وعلى الرغم من أن فكرة التفسير تعتمد على آليات قديمة في البحث العلمي، فإن دراستها على نحو منتظم قد تنامي في العقود الأخيرة⁽⁵⁹⁾. وعلى الرغم من الاستخدام المطرد لآليات التسبب في أدبيات العلوم الاجتماعية وفلسفة العلوم، فإن هناك غموضاً يلف تعريف المصطلح؛ إذ حدد ماهوني نحو 24 تعريفاً مختلفاً يحمل بعضها تضارباً. ومن أهم الاختلافات التي تعكسها هذه التعريفات ما يلي: هل تتكون تلك الآليات من متغيرات وسيطة؟ أتحدث مرة واحدة، أم أنها متعددة الحدوث، فتكون بمنزلة قانون؟ وما مستويات التحليل التي تعمل فيها هذه الآليات؟ وهل

57 Ibid.

58 Melanie Punton & Katharina Welle, "Straws-in-the-wind, Hoops and Smoking Guns: What can Process Tracing Offer to Impact Evaluation?" Institute of Development Studies, *Practice Paper*, no. 10 (April 2015), p. 2.

59 Hedstrom & Ylikoski, p. 50.

• القدرة على التعبئة، فكلما كانت المجموعة المهمشة كبيرة، كانت قدرتها على التعبئة أوسع، وهو ما يقوّي احتمال التمرد على الحكومة.

• وجود تاريخ سابق للعنف، الأمر الذي يقوّي احتمال التمرد على الحكومة. ويمكن إدخال آليات بديلة، مثل قدرة الحكومة على مجابهة التمرد، والإغراء المادي. ولتطبيق التحليل التبعي تُعقد مقارنة بين حالة تمردٍ إثني فيها إقصاء لمجموعة من السلطة، وحالة تمردٍ أخرى مشابهة ليس فيها إقصاء من السلطة. ويبدأ التحليل التبعي بالبحث عن بيانات كيفية عن طريقة ضم العضوية والخطاب المستخدم لتجنيد الأفراد، والتكوين الإثني للمجموعة المتمردة. ويمكن استخدام التحليل التبعي في تتبع تطوّر الأحداث حتى اندلاع الحرب الأهلية⁽⁷⁰⁾.

يُستخدم التحليل التبعي، أيضًا، في التأكد من صحة الافتراضات؛ فالباحث يتتبع وحدة من البيانات تعد جزءًا من تسلسل الأحداث، ولها قيمة في دعم، أو دحض، الافتراضات. وهذه الوحدة من البيانات هي "ملاحظات عملية التسبب" التي أشير إليها، وإذا استخدمت هذه الملاحظات، مع تعميمات مرتبطة بالحالة موضع الدراسة، فإنها تسمى تحليلًا تبعيًا⁽⁷¹⁾. وتساعد اختبارات التحليل التبعي الباحث في تحقيق:

- حدث أو فعل قد وقع.
- حدث أو فعل آخر قد وقع، بعد اكتمال الحدث أو الفعل الأول.
- حدث أول سبب في حدوث الثاني.

هناك عدة اختبارات تستخدم لتحقيق هذا الهدف⁽⁷²⁾. لكن الدراسة ستركز على اختبارين: الأول أطلق عليه اسم "الحلقة"، والثاني اسم "دخان البندقية"⁽⁷³⁾. يفترض اختبار الحلقة وجود جزء من البيانات؛ أي وجود ملاحظة محددة في عملية التسبب، يجب توافرها كي تكون الفرضية مقبولة. والإخفاقي في اختبار

الجيد للتغيير أو الاطّراد⁽⁶⁵⁾. وربما قد يطرأ سؤال هنا عن العلاقة بين التحليل التبعي والسرد، وهل ثمة فرق بين الاثنين؟ يكمن الفرق بينهما في ثلاثة أوجه: أولها أن التحليل التبعي أشد تركيزًا، فهو يختار بعض جوانب الظاهرة فقط، مع العلم أن بعض البيانات ستُفقد نتيجة لهذا الاختيار. وثانيها أن التحليل التبعي بنائي أو مهيكلي، بمعنى أن الباحث يطوّر التحليل التفسيري وفق إطار نظري محدد في تصميم البحث. أما الوجه الثالث، فهو أن هدف التحليل الكمي يكمن في تكوين سرد تفسيري لمسار سببي، يقود إلى مخرج محدد⁽⁶⁶⁾.

يُعد كتاب دانييل ليرنر الذي صدر عام 1958، عن التحديث الذي مرت به قرية تركية، مثالًا لاستخدام التحليل التبعي⁽⁶⁷⁾، فقد استخدم وصفًا مكثفًا تميّز به التحليل التبعي، وتطرّق إلى التحوّل الذي طرأ على القرية، وكان نتيجة لقيام حكومة وطنية جديدة، وإنشاء بنيات أساسية شملت إدخال الكهرباء وبناء طريق يصل القرية بالعاصمة أنقرة. إن التغيير الذي طرأ على القرية كان المتغير التابع، وكان هدف المؤلف وصف التغيير الذي طرأ على هذا المتغير خلال مدة من الزمن، فركّز التحليل على عدد كبير من الملاحظات المحددة من السمات الاجتماعية والتفاعلات، والمكونات الديموغرافية، والموجودات المادية، والبنيات الأساسية، والمؤسسات التجارية⁽⁶⁸⁾.

وفي مجال اختبار النظرية استخدم التحليل التبعي في اختبار نظرية تسعى لتحديد أسباب قيام الحروب والتمردات الأهلية، فعد دراسة إحصائية لعينة شملت نحو 124 حربًا أهلية إثنية، بين عامي 1945 و2005، خلص لارس سيدرمان وآخرون إلى أن هناك علاقة وثيقة بين درجة النفاذ إلى السلطة والمشاركة فيها، واحتمال نشوب الحروب الأهلية الإثنية⁽⁶⁹⁾. أورد الباحثون عددًا من الآليات التي تربط بين الاستبعاد من السلطة وقيام الحروب الأهلية الإثنية. وهذه الآليات هي:

- العمل لتغيير الوضع الراهن؛ إذ إن الاستبعاد يولّد حالة استهجان وتوجس من الهيمنة وسط الأفراد المهمشين، وهذا ما يقودهم إلى التمرد.

70 Jason Lyall, "Process Tracing, Causal Inference, and Civil War," in: Andrew Bennett & Jeffrey T. Checkel (eds.), *Process Tracing: From Metaphor to Analytic Tool* (Cambridge: Cambridge University Press, 2014), pp. 196-98.

71 James Mahoney, "The Logic of Process Tracing Tests in the Social Sciences," *Sociological Methods & Research*, vol 41, no. 4 (2012), p. 2.

72 Ibid., pp. 2-3.

73 وردت أسماء هذه الاختبارات في عدد من الدراسات، منها على سبيل المثال: Van Evera; Collier; Mahoney, "The Logic of Process Tracing."

65 Collier, p. 824.

66 Vennesson, p. 235.

67 Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing Middle East* (New York: Free Press of Glencoe, 1958).

68 Collier, p. 824.

69 Lars-Erik Cederman, Andreas Wimmer & Brian Min, "Why do Ethnic Groups Rebel? New Data and Analysis," *World Politics*, vol. 62, no. 1 (2010), p. 114.

خامساً: النتائج والمآلات النظرية

1. النتائج

أولاً، يعكس التحليل أن مناهج البحث الكيفية، ولا سيما دراسة الحالة، قد تطوّرت تطوراً كبيراً في العقود القليلة الماضية؛ إذ لم تعد هذه المناهج تقتصر على الوصف والسردي التاريخي العام، الأمر الذي جعل دراسة الحالة تُنتقد بأنها ليست علمية، وعدم القدرة على التعميم والاستدلال، وفي أفضل المواضع كانت دراسة الحالة تُعد استكشافية، ليس لديها القدرة على الولوج في أعماق البحث العلمي. لكن المناهج الكيفية، ولا سيما دراسة الحالة، تجاوزت هذا الوضع، وأضحى التحليل التبعي تحليلاً كیفياً معمقاً.

ثانياً، إن لدراسة الحالة القدرة على تقديم استدلال يصلح استخدامه في حالات أخرى لم تكن محل الدراسة، لكن بطريقة مختلفة. ويمكن للتحليل التبعي أن يسد الفجوة التي تنجم عن البحوث الإحصائية في الدراسات المقارنة المتحكم فيها. وقد توصلت الدراسة إلى أن ما انتهى إليه كتاب *تصميم البحث الاجتماعي* حول قدرة البحث الكيفي على تقديم استدلال علمي ليس دقيقاً، وأن إضفاء العلمية ليس وفقاً على البحوث الكمية.

ثالثاً، هناك تحوّل في منهجية دراسة الحالة نحو آليات التسبب التي تعمل على تفسير "الصندوق الأسود" الرابط بين السبب والنتيجة. وتتأثر آليات التسبب بالمنطلقات الفلسفية التي تقوم عليها المداخل المنهجية، مثل الوضعية والواقعية النقدية.

رابعاً، تعد ملاحظات عملية التسبب، بحسبانها وحدات بيانات مرتبطة بتسلسل الأحداث، محورية في التحليل التبعي، فإذا استُخدمت هذه الملاحظات مع تعميمات مستقاة من الحالة محل الدراسة، فإن التحليل التبعي يكون قد تحقق. وباستخدام اختباري "الحلقة" و"دخان البندقية" يمكن التحقق من توافر السببية.

خامساً، أدى النقاش حول علمية بحوث دراسة الحالة إلى إيجاد همّ مشترك بين مناهج دراسة الحالة، والمناهج الكمية، فظهرت - على سبيل المثال - دراسات هادفة إلى تقديم نظرية مشتركة للتسبب يمكنها الأخذ بطرف من الجانبين.

2. المآلات النظرية

أولاً، إن التحليل التبعي يمكن استخدامه في مجالات اختبار النظرية وبنائها وتعديلها، وبرز في مجال اختبار النظرية البحوث التي تناولت "السلام الديمقراطي" أن الديمقراطيات لا يحارب

الحلقة يلغي الفرضية، غير أن النجاح في الاختبار لا يعني تأكيد الفرضية. ويمكن التوضيح بالمثال الآتي: هل كان المتهم موجوداً في المدينة يوم وقوع جريمة قتل؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فهو في الجريمة⁽⁷⁴⁾. وعلى عكس اختبار الحلقة، يفترض اختبار دخان البندقية أن وجود بيّنة واحدة، بمعنى توافر ملاحظة محددة في عملية التسبب، يشير إلى مقبولية الفرضية. والنجاح في اختبار دخان البندقية يدعم بقوة الفرضية، لكن الفشل في الاختبار لا يلغيها؛ فعلى سبيل المثال إن شوهد المتهم، وفي يده بندقية يخرج من فوهتها دخان، فإن هذه البيّنة تعضد بقوة فرضية الاتهام بارتكاب الجريمة. لكن لا يمكن تبرئة متهم لأنه لم يُشاهد يحمل بندقية يخرج من فوهتها دخان⁽⁷⁵⁾.

يجابه التحليل التبعي عدداً من التحديات، أولها، تشكّل قضية الصلاحية Validity من دراسة حالة واحدة، فقد يلجأ الدارس إلى استخدام المقارنة بأكثر من حالة⁽⁷⁶⁾، وافترض أن الحالات يمكن التعامل معها وهي مستقلة، بعضها عن بعض؛ إذ شكلت بعض الأحداث الكبرى، مثل الاتحاد الأوروبي، أو الترابط المتنامي بين أجزاء العالم، تحدياً أمام هذا الافتراض. وثانيها الحاجة إلى بيانات تطبيقية؛ إذ يعتمد التطبيق الناجع للتحليل التبعي على تحقق درجة عالية من الصدقية والموثوقية في بعض العمليات والأحداث، وهذا المطلب قد يصعب تحقيقه في الأحداث المرتبطة أعمالها بدرجة عالية من السرية، مثل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، أو مكافحة الإرهاب، فهناك كثير من قرارات السياسة الخارجية التي تتطلب اعتماداً على تقارير استخباراتية، أو اتصالات مع زعماء خارجيين لا يمكن الوصول إليها. وعلى سبيل المثال، فإن الاستيلاء الروسي على شبه جزيرة القرم في العام 2014 وضّمها لم يُناقش علناً، وإنما أُعد لهما بسرية. وثالث التحديات مشاكل التحيز المعرفي، وهي موجودة في بحوث كثيرة. لكنها تظهر جلياً في دراسة الحالة والتحليل التبعي، وذلك عندما يختار الباحث البيانات التي تدعم فرضيته، في حين يتجاهل التي تخالفها، فضلاً عن أن التحليل التبعي قد يتوافق مع عدد كبير من النظريات، وهنا تبرز صعوبة تمييز النظريات المكتملة للتفسير من تلك الزائفة⁽⁷⁷⁾.

74 Van Evera, p. 31.

75 Ibid., p. 32.

76 Derek Beach, "Process-Tracing Methods in Social Science," *Oxford Research Encyclopedias*, at: <http://bit.ly/2rj7DcM>

77 Vennesson, pp. 38-236.

_____ . فلسفة العلم في القرن العشرين. القاهرة: مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، 2014.

زيتوني، الشريف. (إشراف وتقديم). *إستيمولوجيا العلوم الإنسانية في الفكر العربي والفكر الغربي المعاصر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

كيغان، جيروم. *الثقافات الثلاث العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات في القرن الحادي والعشرين*. تعريب صديق محمد جوهر. سلسلة عالم المعرفة 408. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014.

الأجنبية

"Applying Process Tracing in Five Steps." Centre for Development Impact. *Practice Paper*. no. 10 (April 2015).

Beach, Derek & Rasmus Burn Pedersen. *Process-Tracing Methods: Foundations and Guidelines*. Ann Arbor, MI: The University of Michigan Press, 2013.

_____. *Causal Case Study Methods: Foundations and guidelines for Comparing, Matching, and Tracing*. Ann Arbor, MI: The University of Michigan Press, 2016.

Bennett, Andrew & Jeffrey T. Checkel (eds.). *Process Tracing: from Metaphor to Analytic Tool*. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.

Bernhard, Michael. "Methodological Disputes in Comparative Politics." *Comparative Politics*. vol. 41, no. 4 (July 2009).

Brady, Henry E. & David Collier. *Rethinking Social Inquiry: Diverse Tools, Shared Standards*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010.

Brast, Benjamin. "The Regional Dimension of Statebuilding Interventions." *International Peacekeeping*. vol. 22, no. 1 (2015).

Cederman, Lars-Erik. Andreas Wimmer & Brian Min. "Why do Ethnic Groups Rebel? New Data and Analysis." *World Politics*. vol. 62, no. 1 (2010).

Collier, David. "Understanding Process Tracing." *PS: Political Science and Politics*. vol. 44, no. 4 (2011).

بعضها بعضاً⁽⁷⁸⁾، ومحاولة بناء نظرية تفسر انتهاء الحرب الباردة، نسبة إلى تعدد المسببات التي طرحها باحثون لتفسير انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة⁽⁷⁹⁾، واللجوء إلى تعديل نظرية بناء الدولة عبر التدخلات⁽⁸⁰⁾.

ثانياً، فتح تناول آليات التسبب في التحليل التبعي الباب أمام تطوير عملية التسبب، فقد برزت في الدراسات تصنيفات، مثل "المسارات الاجتماعية" Social Pathways التي تحمل في داخلها آليات التسبب، وتضم كذلك "أطر العمليات" Process Patterns التي تشير إلى تفاعل إنساني متسلسل ومتكرر، يمكن ملاحظته قبل تحديد نطاق اجتماعي، قد يكون مجالاً للتعميم⁽⁸¹⁾.

ثالثاً، أدى التناول العلمي الواسع للتحليل التبعي إلى تطوّر أنماط التحليل التبعي، فلم يعد التبع السردى للظاهرة هو النمط الشائع، بل برز نمط آخر هو تحليل تبعية المسار Path Dependence الذي يشير إلى تفرع مسار الظاهرة محل الدراسة، وانغلاق المسارات الفرعية، ما عدا مساراً واحداً. واعتماداً على تنامي البحث المرتبط بالتحليل التبعي، واستخدامه في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة، فإن ظهور أنماط جديدة من التحليل التبعي قد بدأ في التبلور، مثل التحليل التبعي المقارن الذي يقارن بين أكثر من حالة.

المراجع

العربية

أحمد، حسن الحاج علي. "عرض كتاب الثقافات الثلاث". *مجلة الدراسات السودانية*. العدد 21 (تشرين الأول / أكتوبر 2015).

حمشي، محمد. "الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية". *سياسات عربية*. العدد 28 (أيلول / سبتمبر 2017).

الخولي، يمني طريف. *مشكلة العلوم الإنسانية: تقنياتها وإمكانية حلها*. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2011.

78 يُنظر في هذا الصدد:

Lyall, p. 114.

79 يُنظر:

Matthew Evangelista, "Explaining the Cold War's End Process Tracing All the Way Down," in: Bennett & Checkel (eds.), pp. 153-185.

80 Benjamin Brast, "The Regional Dimension of Statebuilding Interventions," *International Peacekeeping*, vol. 22, no. 1 (2015).

81 Jörg Friedrichs, "Causal Mechanisms and Process Patterns Thinking Within or Without the Box," *St Antony's International Review*, vol. 12, no. 1 (2016), at: <https://bit.ly/343F3cR>

- Goertz, Gary & James Mahoney. "A Tale of Two Cultures: Contrasting Quantitative and Qualitative Research." *Political Analysis*. vol. 14, no. 3 (2006).
- _____. *A Tale of Two Cultures: Qualitative and Quantitative Research in the Social Sciences*. Princeton: Princeton University Press, 2012.
- Hay, Colin. "Process tracing: a laudable aim or a high-tariff methodology?" *New Political Economy*. vol. 21, no. 5 (2016).
- Hedstrom, Peter & Petri Ylikoski. "Causal Mechanisms in the Social Sciences." *Annual Review of Sociology*. vol. 36 (2010).
- Jackson, Patrick Thaddeus. "Causal claims and causal explanation in international studies." *Journal of International Relations and Development*. vol. 20, no. 4 (2017).
- Kay, Adrian & Phillip Bake. "What Can Causal Process Tracing Offer to Policy Studies? A Review of the Literature." *Policy Studies Journal*. vol. 43, no. 1 (2015).
- King, Gary, Robert O. Keohane & Sidney Verba. *Designing Social Inquiry Scientific Inference in Qualitative Research*. Princeton: Princeton University Press, 1994.
- Kimberly J. Morgan, "Process tracing and the causal identification Revolution." *New Political Economy*. vol. 21, no. 5 (2016).
- Kiser, Edgar & Howard T. Walser. "The Micro foundations of Analytic Narratives." *Sociological*. no. 3 (2007).
- Klotz, Audie & Deepa Prakash (eds.). *Qualitative Methods in International Relations: A Pluralist Guide*. London: Palgrave Macmillan, 2008.
- Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing Middle East*. New York: Free Press of Glencoe, 1958
- Mahoney, James. "Beyond Correlational Analysis: Recent Innovations in Theory and Method." *Sociological Forum*. vol. 16, no. 3 (2001).
- Falleti, Tulia G. "Theory-Guided Process-Tracing in Comparative Politics: Something Old, Something New." *Newsletter of the Organized Section in Comparative Politics of the American Political Science Association*. vol. 17, no. 1 (2006).
- Falleti, Tulia G. & Julia F. Lynch, "Context and Causal Mechanisms in Political Analysis." *Comparative Political Studies*. vol. 42, no. 9 (2009).
- Feyerabend, Paul. *Against Method: Outline of an Anarchistic Theory of Knowledge*. 3rd ed. New York: Verso Books, 1993 [1975].
- Ford, J. Kevin et al. "Process Tracing Methods: Contributions, Problems, and Neglected Research Questions." *Organizational Behavior and Human Decision Processes*. vol. 43, no. 1 (1989).
- Friedrichs, Jörg. "Causal Mechanisms and Process Patterns Thinking Within or Without the Box." *St Antony's International Review*. vol. 12, no. 1 (2016).
- Geddes, Barbara *Paradigms and Sandcastles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2003.
- George, Alexander & Andrew Bennett. *Case Studies and Theory Development in The Social Sciences*. Cambridge, MA: The Belfer Center for Science and International Affairs - Harvard University, 2004.
- Boix, Carless & Susan C. Stokes (eds.). *The Oxford Handbook of Comparative Politics*. Oxford: Oxford University Press, 2007.
- _____, "Causal Mechanisms: Yes, But...." *Comparative Political Studies*. vol. 43, no. 11 (2010).
- Della Porta, Donatella & Michael Keating (eds.). *Approaches and Methodologies in the Social Sciences: A Pluralist Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.
- Eatwell, John, Murray Milgate & Peter Newman. *Time Series and Statistics*. London: Palgrave Macmillan, 1987.

- Rihoux, Benoît. "Two Methodological Worlds Apart? Praises and Critiques from a European Comparativist." *Political Analysis*. vol. 14, no. 3. Special Issue on Causal Complexity and Qualitative Methods (Summer 2006).
- Robinson, Corey. "Tracing and Explaining Securitization: Social Mechanisms, Process Tracing and the Securitization of Irregular Migration." *Security Dialogue*. vol. 48, no. 6 (2017).
- Snow, C.P. *The Two Cultures and the Scientific Revolution*. Reissue Edition. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.
- Tannenwald, Nina. "Process Tracing and Security Studies." *Security Studies*. vol. 24, no. 2 (2015).
- Van Evera, Stephen. *Guide to Methods for Students of Political Science*. Ithaca: Cornell University Press, 1997.
- _____. "Process Tracing and Historical Explanation." *Security Studies*. vol. 24, no. 2 (2015).
- _____. "After KKV: The New Methodology of Qualitative Research." *World Politics*. vol. 62, no. 1 (2010).
- Mahoney, James. "The Logic of Process Tracing Tests in the Social Sciences." *Sociological Methods & Research*. vol 41, no. 4 (2012).
- _____. "Toward a Unified Theory of Causality." *Comparative Political Studies*. vol. 41, no. 4-5 (2008).
- Punton, Melanie & Katharina Welle. "Straws-in-the-wind, Hoops and Smoking Guns: What can Process Tracing Offer to Impact Evaluation?" Institute of Development Studies. *Practice Paper*. no. 10 (April 2015).